

المتحدة ، الذي تحدث قبل التصويت ، ان القرار « خال من التوازن » ، يؤكد على حقوق فريق واحد ومصالحه فيما يتجاهل حقوق الاخرين ومصالحهم « (٥٤) » .

وفي ٢٨ تشرين الاول ١٩٧٦ بدأ مجلس الامن اجتماعا (آخر) طارئا دعيت له مصر لبحث انتهاكات اسرائيل في الاراضي المحتلة ، وذلك بقيامها بأعمال تمنع السكان العرب من ممارسة شعائرهم الدينية . وفي هذه المرة وافقت واشنطن على بيان أجماعي للمجلس يدين اسرائيل . وقد أعرب البيان عن « قلق المجلس في شأن الموقف الخطير السائد في الاراضي العربية المحتلة ، في ظل استمرار احتلال اسرائيل لهذه الاراضي » ، وادان اقامة المستعمرات الاستيطانية في الاراضي المحتلة . واكد ٠٠٠ على ان اي تدنيس للاماكن المقدسة ولاماكن العبادة او اي تشجيع على القيام بأعمال من هذا النوع ينطويان على تهديد للسلام والامن في المنطقة ، [كما] كرر دعوته اسرائيل الى ضمان السلامة والرفاهية للسكان . كذلك أكد المجلس على عدم شرعية اجراءات تغيير الوضع الشرعي لمدينة القدس (٥٥) .

أما اسرائيل فقد عبرت عن استيائها من الموقف الاميركي وعن خيبة املها .

القرارات الاخرى

لقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، منذ سنة ١٩٧٤ وحتى اليوم ، قرارات عدة ، بالاضافة الى تلك التي سبق وذكرناها ، متعلقة بالصراع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية . وفيما يلي عرض لها .

ففي الدورة التاسعة والعشرين ، اتخذت الجمعية العامة قرارا ، رقم ٣٢٤٠ ، في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٧٤ ، يشجب خرق اسرائيل لحقوق الانسان في المناطق المحتلة وتدمير مدينة القنيطرة السورية ، وقرار رقم ٣٣٣٦ في ١٧ كانون الاول ١٩٧٤ ، يؤكد حق الدول العربية في السيادة الدائمة على الموارد القومية في الاقاليم العربية المحتلة (٥٦) .

اما في الدورة الثلاثين ، فقد اتخذت الجمعية العامة قرارا ، رقم ٣٣٨٢ ، في ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥ ، يدين جميع الحكومات التي لا تعترف بحق تقرير المصير وباستقلال الشعوب الواقعة تحت الاستعمار والسيطرة الخارجية ، وخصوصا شعوب افريقيا وفلسطين .

وكانت اسرائيل الوحيدة التي وقفت ضد هذا القرار ، الذي ايدته ٩٩ دولة . وفي القرار ٣٤١٤ ، في ٥ كانون الاول ١٩٧٥ ، تحت عنوان الحالة في الشرق الاوسط ، اكدت الجمعية العامة « بأنه لا يجوز اكتساب الاراضي بالقوة ، وأنه يجب لذلك اعادة جميع الاراضي التي احتلت على هذا النحو » . كما ادانت « استمرار اسرائيل في احتلال اراضي عربية ، خلافا لميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة المتكررة ، وطلبت ، من جميع الدول الكف عن تزويد اسرائيل بأية معونة عسكرية واقتصادية ما دامت مستمرة في احتلال اراضي عربية وانكار الحقوق القومية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني » (٥٧) .

اما في القرار ٣٤١١ ، بتاريخ ١٠ كانون الاول ١٩٧٥ ، فقد ادانت الجمعية العامة توطيد العلاقات والتعاون بين نظام جنوب افريقيا العنصري واسرائيل (٥٨) .

وفي القرار رقم ٣٥٢٥ بتاريخ ١٥ كانون الاول ١٩٧٥ تحت عنوان « تقرير اللجنة الخاصة